A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

LI/A/31/3
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 15 يناير 2015

الاتحاد الخاص لحماية تسميات المنشأ وتسجيلها الدولي
(اتحاد لشبونة)

الجمعية

الدورة الحادية والثلاثون (الدورة الاستثنائية الحادية عشرة)
جنيف، من 22 إلى 30 سبتمبر 2014

التقرير

الذي اعتمدته الجمعية

1. تناولت الجمعية البنود التالية من جدول الأعمال الموحّد (الوثيقة A/54/1): 1 و3 و4 و5 و6 و10 و12 و22 و26 و27.

2. وترد التقارير الخاصة بالبنود المذكورة، باستثناء البند 22، في التقرير العام (الوثيقة A/54/13).

3. ويرد التقرير الخاص بالبند 22 في هذه الوثيقة.

4. وترأس الاجتماع رئيس الجمعية، السيد تيبيريو شميدلن (إيطاليا).

البند 22 من جدول الأعمال الموحد:

نظام لشبونة

5. استندت المناقشات إلى الوثيقتين LI/A/31/1 وLI/A/31/2.

6. ودعت الرئيسة رئيس الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة (المشار إليه فيما يلي بعبارة "الفريق العامل") إلى تقديم تقرير عن أنشطة الفريق العامل.

7. وذكّر رئيس الفريق العامل بأن جمعية اتحاد لشبونة وافقت في الدورة التاسعة والعشرين (الدورة العادية العشرون) التي عقدت من 23 سبتمبر إلى 2 أكتوبر 2013 على عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد اتفاق لشبونة المُعَدَّل بشأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية في عام 2015، على أن تحدد اللجنة التحضيرية في اجتماعها موعد انعقاد المؤتمر المحدد ومكانه. فضلا عن ذلك وافقت الجمعية أيضا على خارطة طريق للتحضير للمؤتمر الدبلوماسي.

8. وقال إن الفريق العامل اجتمع مرتين منذ ذلك الحين، في ديسمبر 2013 وفي يونيو 2014، لمناقشة تحويل إطار لشبونة الحالي إلى نظام دولي لحماية تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية وتسجيلها. وقد عقدت هذه المناقشات على أساس مشاريع صك جديد ولوائح تنفيذية جديدة، أعدتها الأمانة لكل اجتماع بناء على طلب من الفريق العامل. وأوضح الرئيس أن الفريق العامل عند القيام بذلك امتثل للولاية التي أسندتها إليه جمعية اتحاد لشبونة، وفي إطار هذه الولاية المؤلفة من جزأين، تولى الفريق العامل أولا مراجعة اتفاق لشبونة، ما انطوى على تحسين إطاره القانوني الراهن وإدماج إمكانية انضمام المنظمات الحكومية الدولية إليه، مع الاحتفاظ بالمبادئ والأهداف الواردة في الاتفاق؛ وتولى ثانيا إنشاء نظام تسجيل دولي للبيانات الجغرافية.

9. وذكّر رئيس الفريق العامل بأن الأمانة نظمت مؤتمرا مدته نصف يوم عن تسوية المنازعات في إطار نظام لشبونة، على هامش دورة الفريق العامل المنعقدة في ديسمبر 2013. وعلاوة على ذلك نجح الفريق العامل في الدورة التاسعة المنعقدة في يونيو 2014، في تحديد المسائل التي كانت لا تزال تعتبر معلقة وقلصت من عددها. وأشار الرئيس من ثم إلى أنه يؤمن إيمانا راسخا بأنه سيكون من الممكن إدارة قائمة المسائل الراهنة في المؤتمر الدبلوماسي المقبل وأن هذه القائمة لن تمنع المؤتمر الدبلوماسي من اعتماد اتفاق لشبونة المعدل. وعلاوة على ذلك قال الرئيس إن خارطة الطريق للتحضير للمؤتمر الدبلوماسي لا تزال تتيح للفريق العامل مواصلة تحسين نضج النصوص ومواصلة تمهيد الطريق لنجاح المؤتمر الدبلوماسي.

10. وأضاف أن اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدبلوماسي سيعقد وفقا لخارطة الطريق في أكتوبر 2014 بالتزامن مع الدورة العاشرة للفريق العامل. وفي هذه الدورة سيركز الفريق العامل على تحضير نصوص مشروع اتفاق لشبونة المعدل ومشروع اللوائح التنفيذية من الناحية التقنية لكي تعرض على المؤتمر الدبلوماسي، كما سيركز على مواصلة تقليص عدد المسائل المعلقة إن أمكن. وراح يقول إن المسائل المحلولة لن تفتح ثانية، وأن الاقتراحات والمناقشات ستقتصر على المسائل المعلقة كما يحددها الفريق العامل في الدورة العاشرة.

11. وشجع الرئيس بصفته رئيسا للفريق العامل جمعية اتحاد لشبونة على الإحاطة علما بما أحرزه الفريق من تقدم هائل في التحضير للمؤتمر الدبلوماسي لاعتماد اتفاق لشبونة المعدل بشأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية. وأعرب عن رغبته أيضا في طمأنة جمعية اتحاد لشبونة على أن التنفيذ الجاري لخارطة الطريق التي اعتمدتها السنة الماضية سيضمن لا محالة التحضير للمؤتمر الدبلوماسي الذي سيعقد في عام 2015 على نحو مناسب. وفي هذا السياق سلط الرئيس الضوء على أن عملية المراجعة من الناحية القانونية تجري بين وفود الدول الأعضاء في اتحاد لشبونة، ومع ذلك يمكن للمرء أن يلاحظ بوضوح مشاركة سائر الوفود بقوة وكثافة، بما في ذلك الدول الأعضاء في الويبو من خارج نظام لشبونة في الوقت الراهن إضافة إلى

المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وأعرب رئيس الفريق العامل عن رأيه قائلا إن ذلك مهم على وجه الخصوص، لأن مسار مراجعة اتفاق لشبونة يهم أعضاء الاتفاق الحاليين، بل وأيضا سائر الدول الأعضاء في الويبو، سواء من البلدان النامية أو البلدان المتقدمة. وراح يقول إن من المتوقع أن يؤدي مسار المراجعة إلى وضع نظام تسجيل وحماية دولي صديق للمستخدم يغطي تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية على حد سواء في صك موحد يكون جذابا بما يكفي ليوسع نطاق العضوية بقدر كبير ويبلغ التغطية العالمية عن حق.

12. ثم تناول رئيس الفريق العامل القضية الأخرى والمحددة المدرجة في جدول أعمال اجتماع جمعية اتحاد لشبونة هذا وهو الاقتراح الذي قدمته الأمانة بشأن تحديث جدول الرسوم المنصوص عليه في المادة 23 من اللائحة التنفيذية لاتفاق لشبونة. وأشار إلى أن مشروع هذا الاقتراح قد قُدِّم إلى فريق لشبونة العامل للتعليق عليه. وعقب مناقشات حول تلك الوثيقة في الدورة التاسعة للفريق العامل التي عُقدت في يونيو 2014، ورداً، بوجه خاص، على التماس الفريق العامل المزيد من المعلومات، أُعدّ نص معدل مقدم حالياً إلى الجمعية للنظر فيه ومشفوعاً بدعوة إلى البت في التغييرات المقترحة لمبلغ الرسوم.

13. وأعرب في هذا الصدد عن رغبته في لفت انتباه جمعية اتحاد لشبونة إلى عدد من الجوانب الهامة. فقال أولاً إنه، نظراً إلى وجود برنامج وميزانية معتمدين للثنائية 15/2014، ينبغي النظر في الزيادة المقترحة للرسوم في سياق البرنامج والميزانية للثنائية 17/2016 وما بعدها، رغم أن جمعية اتحاد لشبونة قد تقرر، تلبية للدعوة الموجهة إليها، أن تطبق تلك الزيادة في الرسوم اعتباراً من 1 يناير 2015. وثانياً وفيما يخص المصروفات الناجمة عن الأنشطة المتعلقة باستعراض نظام لشبونة والمراجعة المزمع إجراؤها لاتفاق لشبونة، شدد مجدداً على أن تلك الأنشطة لا تهم فقط أعضاء اتحاد لشبونة، ولكن أيضاً أعضاء الويبو الأخرى، والمصلحة العامة للويبو. وثالثاً، إنه بعد مراجعة اتفاق لشبونة، يمكن توقع زيادة كبيرة في أنشطة التسجيل بناء على نظام لشبونة. وأضاف الرئيس أنه إذا كان صحيحاً أن العدد الإجمالي للبيانات الجغرافية وتسميات المنشأ محدود بطبيعته لأنها تستند إلى أسماء جغرافية، فمن الصحيح أيضاً أن الكثير منها لم يسجل (بعد) بموجب نظام لشبونة. وأخيراً وليس آخراً، أشار الرئيس إلى أنه ينبغي النظر في إمكانية استحداث رسم محافظة للتسجيلات الدولية في سياق مراجعة اتفاق لشبونة حصراً.

14. واختتم الرئيس هذا الموضوع بإعرابه عن ثقته في أنه استناداً إلى الاعتبارات والحجج والوقائع والأرقام الواردة في الوثيقة التي أعدها المكتب الدولي، أصبحت جمعية اتحاد لشبونة قادرة على إمعان النظر في اقتراح زيادة الرسوم.

مراجعة نظام لشبونة

15. استندت المناقشات إلى الوثيقة رقم LI/A/31/1.

16. وأبلغ الرئيس الجمعية أن رئيس لجنة التنسيق أبلغه بأن لجنة التنسيق أجرت مناقشة حول عقد المؤتمر الدبلوماسي لاعتماد اتفاق لشبونة المراجع بشأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية في عام 2015. وأشار إلى أن بيانات قدمت لدعوة لجنة التنسيق لتقديم المشورة إلى جمعية اتحاد لشبونة بموجب المادة 9(2)(ب) من اتفاق لشبونة حول إجراءات المؤتمر الدبلوماسي والمسائل التحضيرية الأخرى. و لكنه أشار أيضا إلى وجود تصريحات رأت أن مشورة لجنة التنسيق غير مطلوبة وأن إجراءات عقد مؤتمر دبلوماسي ليست موضوعة على جدول أعمال جمعية اتحاد لشبونة، وسيتم التعامل معها من قبل اللجنة التحضيرية للمؤتمر، في اجتماعها المقرر في 30 و31 أكتوبر 2014. وأخيرا، أشار إلى أن نتيجة المناقشة كانت أنه لا يمكن اتخاذ أي قرار. ونتيجة لذلك، أحاطت لجنة التنسيق علما بالتصريحات، وطلبت من رئيسها إبلاغ رئيس جمعية اتحاد لشبونة.

17. وأعلن وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) دعمه القوي لقرار جمعية اتحاد لشبونة عام 2013 لعقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد اتفاق لشبونة المراجع بشأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية في عام 2015. وأبدى الوفد تقديره للعرض السخي

الذي قدمته البرتغال لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن مراجعة اتفاق لشبونة ستجعل نظام لشبونة وسيلة أكثر قوة وسهلة الاستخدام من أجل منع سوء الاستخدام والتملك غير المشروع للبيانات الجغرافية وتسميات المنشأ. وأشار الوفد إلى أن اتفاق لشبونة وضع بداية لكي يلبي الحاجة إلى نظام دولي يسهل حماية فئة خاصة من البيانات الجغرافية، وهي تسميات المنشأ، في بلدان غير بلد المنشأ عن طريق تسجيلها لدى المكتب الدولي، وهناك حاجة مماثلة لحماية فئات أخرى من البيانات الجغرافية. وأشار الوفد إلى أن مراجعة اتفاق لشبونة بنظرة تهدف لتوسيع نطاق تطبيقه يمكن أن تزيد من استجابته لاحتياجات حماية البيانات الجغرافية ككل. وعبر الوفد بهذا الشأن عن دعمه لصقل الإطار القانوني الحالي وتمديد السجل الدولي للبيانات الجغرافية، مع الحفاظ على تعريفات منفصلة لتسميات المنشأ والبيانات الجغرافية على أساس أن الأحكام الموضوعية المماثلة تنطبق على كليهما. واختتم بالقول إن المراجعة المقترحة ستجعل النظام أكثر بساطة وسهولة للاستخدام. وسيكون هذا إنجازا قيما ويسمح بالتأكيد بعضوية أوسع.

18. وأعرب وفد الجمهورية التشيكية عن تأييده للعمل الذي بذله الفريق العامل. وأبدى ثقته في أن تحديث نظام لشبونة سيعود بالفائدة على الجميع، وعليه رحب بالتقدم المحرز في مشروع اتفاق لشبونة المراجَع بشأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية ومشروع لائحته التنفيذية وأعرب عن تقديره لهذا التقدم. وشجع الوفد الفريق العامل على مواصلة جهوده الناجحة في التحضير للمؤتمر الدبلوماسي لاعتماد اتفاق لشبونة المراجَع عام 2015.

19. وأعلن وفد الولايات المتحدة الأمريكية اعتراضه على عقد جمعية لشبونة مؤتمراً دبلوماسياً مغلقاً لمراجعة اتفاق لشبونة كي يشمل البيانات الجغرافية. وأعرب عن انزعاجه الشديد بجهود اتحاد لشبونة الرامية إلى فرض نهج أحادي الجانب بشأن البيانات الجغرافية في الويبو دون إتاحة الفرصة للجمع الأكبر من الدول الأعضاء في الويبو كي تقدم إسهامات مفيدة من آراء ونُهج مختلفة. ومن ثم، رأى الوفد أن مسار المراجعة الجاري يتسم بخلل جوهري كما أعلنه الوفد عدة مرات خلال لجنة الميزانية والجمعية العامة ولجنة التنسيق ومسار مراجعة اتفاق لشبونة ذاته. وأردف الوفد قائلاً إن إدراج البيانات الجغرافية في نظام لشبونة ليس مراجعة فحسب وإنما موضوع جديد سيؤدي إلى معاهدة جديدة بشأن قضايا تهم اتحادات أخرى في الويبو وعليه كان ينبغي التماس الموافقة من لجنة التنسيق وفقاً للمادة 9(2)(ب) من اتفاق لشبونة. فإن التُمست هذه المشورة لأثارت العديد من الدول الأعضاء في الويبو اعتراضها على فكرة إجراء مفاوضات هامة كهذه حصراً في إطار اتحاد لشبونة المؤلف من 28 بلداً دون إشراك الدول الأعضاء الأخرى في الويبو التي ستتأثر بمضمون هذه المفاوضات. وأشار الوفد إلى أن المناقشات بشأن البيانات الجغرافية في إطار لجنة العلامات والتي شاركت فيها جميع الدول الأعضاء في الويبو ظلت في طريق مسدود منذ أكثر من عقد من الزمان. وإضافة إلى ذلك، اعترض الوفد على أي مشروع نص معاهدة لا ينص على نظام تسجيل دولي ثابت مالياً وذاتي الاستدامة. وذكر الوفد أن نظام لشبونة يواجه عجزاً ملحوظاً وأنه غير مستدام مالياً. وفي هذا الصدد، ذكَّر الوفد بأنه عندما شهد اتحاد لاهاي عجزاً في الماضي، اتُّخذت ترتيبات كي يقترض اتحاد لاهاي أموالاً من اتحاد مدريد ويسددها لاحقاً. ولم تُتَّخذ ترتيبات كهذه في حالة نظام لشبونة على افتراض أن المادة 11(3)"خامساً" من اتفاق لشبونة الحالي تلزم أعضاء اتحاد لشبونة بتغطية أي عجز، وهو أمر لم يحدث قط. وإنما اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأعضاء في الويبو لتمويل العمليات المتواصلة للمعاهدة فضلاً عن تمويل المؤتمر الدبلوماسي المقترح مع منعها في الوقت ذاته من الانضمام إلى المعاهدة المراجَعة لأنها لا تشمل أنظمة العلامات ولأنها لن تتمتع بالحق التصويت في اختتام المفاوضات. وذكر الوفد أن تلك الأسباب هي التي دفعته إلى أن يطلب من لجنة التنسيق اعتماد قرار يشير على جمعية اتحاد لشبونة بأنه ينبغي للمؤتمر الدبلوماسي أن يكون مفتوحاً لجميع الدول الأعضاء في الويبو على قدم المساواة وأن تموَّل مشاركتها على غرار مؤتمر بيجين ومراكش الدبلوماسيين. وإشارة إلى مراجعة اتفاق لاهاي لسنة 1999 التي تعلقت باتحاد كان يتألف من عدد صغير من الأعضاء مثل اتحاد لشبونة، ذكر الوفد أن المؤتمر الدبلوماسي لوثيقة جنيف كان مفتوحاً لجميع الدول الأعضاء في الويبو. وأشار الوفد إلى أنه رغم حصول ذلك الاقتراح على تأييد ملحوظ من عدد من البلدان الأخرى في لجنة التنسيق، لم يُعتمد القرار الذي اقترحه. واختتم الوفد معرباً عن خيبة أمله واعتزامه بحث جميع الخيارات الممكنة لضمان قدر ملائم من الانفتاح والمشاركة في أي مؤتمر دبلوماسي.

20. ودعم وفد رومانيا القرار الذي اتخذته جمعية اتحاد لشبونة بشأن التنسيق لمؤتمر دبلوماسي لاعتماد اتفاق لشبونة المراجع بشأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية في 2015. ويرى الوفد أن القضية الخاصة بالمشاركة ينبغي أن تُقرر في الاجتماع التحضيري للجنة في نهاية شهر أكتوبر 2014. وأخيراً، رحب وفد رومانيا بالتقدم الكبير الذي أحرزه الفريق العامل وأعرب أيضاً عن امتنانه لوفد البرتغال للعرض الذي قدمه لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي.

21. وأعرب وفد إيطاليا عن تقديره البالغ للعمل الذي قام به الفريق العامل فيما يخص مراجعة اتفاق لشبونة. وأشار الوفد إلى أن النظام المراجع الذي يحافظ على المبادئ والأهداف لاتفاق لشبونة الأصلي قد وسع مدى الحماية للبيانات الجغرافية، وبذلك يعرض لكل المنتجين من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء فرصة لحماية منتجاتهم وتحقيق قيمة مضافة. وقال الوفد إن الأعمال التحضيرية للفريق العامل ستنتهي في المؤتمر الدبلوماسي المزمع عقده في 2015. وشدد الوفد على وجهة النظر التي أعرب عنها في اللجنة التنسيقية، حيث قال إن مشورة اللجنة التنسيقية لم تكن مطلوبة وأن القرار بتنسيق مؤتمر دبلوماسي لاعتماد اتفاق لشبونة المراجع في 2015 أمر مشروع تماماً. وقال الوفد فيما يخص الحق في التصويت والمشاركة في المؤتمر الدبلوماسي المزمع، فإن الوفد أعرب عن وجهة نظره بأن تلك أمور سوف يتم التطرق إليها في اجتماع اللجنة التحضيرية التي ستنعقد في نهاية أكتوبر.

22. وأيد وفد هنغاريا البيان الذي أدلى به وفد إيطاليا. وفيما يخص مشورة لجنة التنسيق، حافظ على الموقف الذي عبر عنه خلال اجتماع لجنة التنسيق. وختاماً، شكر وفد البرتغال على سخاء عرضه استضافة المؤتمر الدبلوماسي.

23. وشكر وفد سلوفاكيا الفريق العامل على عمله الفعال وأيد نتائج عمل الفريق العامل حسبما قدمها رئيس الفريق. وعلى غرار وفود الجمهورية التشيكية وإيطاليا وهنغاريا ورومانيا، أعرب عن مساندته التامة للقرار الذي اتخذته جمعية اتحاد لشبونة بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2015.

24. وذكر وفد فرنسا بأن قرار عقد مؤتمر دبلوماسي عن نظام لشبونة في عام 2015 قد اتخذ بالإجماع في ديسمبر 2013 في الدورة الخاصة للجمعية العامة التي هي الهيئة العليا في المنظمة لدى اعتمادها وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية الحالية التي تشمل تمويل مثل ذلك المؤتمر الدبلوماسي في إطار البرنامج 6. ورأى أن عدد التسجيلات سيكون أكبر كلما زاد عدد الدول التي ستنضم إلى نظام لشبونة مما سيخفض بدوره تخفيضاً شديداً عجز نظام لشبونة في الأمد الطويل. واختتم بيانه شاكراً وفد البرتغال على عرضه استضافة المؤتمر الدبلوماسي.

25. وأكد وفد أستراليا دعمه لعمل الويبو في وضع معايير للملكية الفكرية وأعرب عن اعتقاده بأن هذا العمل ينبغي أن يراعي آراء جميع الدول الأعضاء في الويبو بما فيها الدول غير الأعضاء في اتحاد لشبونة. وذكَّر الوفد بأن بلاده قد سعت إلى المشاركة على نحو بناء بصفة مراقب في فريق لشبونة العامل وأبدت إيمانها الراسخ بأن اتباع نهج مرن وشامل يتناول شواغل جميع الدول الأعضاء في الويبو هو خير سبيل لتوسيع عضوية الاتفاق. وأضاف الوفد أن هذه الفرصة ستُهدر إذا لم يعزز العمل على نظام لشبونة المراجَع إلا المبادئ القائمة التي لم تستقطب الكثير من الأعضاء حتى الآن. وأعلن الوفد أن وضع اتفاق لشبونة مراجَع، يحافظ على السمات ذاتها التي تعرقل حالياً انضمام بعض البلدان أو تحول دونه، قد يظل عائقاً أمام تحقيق تغطية جغرافية أوسع نطاقاً. وأخيراً، طلب الوفد المساواة بين جميع الدول الأعضاء المشاركة في المؤتمر الدبلوماسي.

26. ورأى وفد شيلي أن هذه "المراجعة" لاتفاق لشبونة تجاوزت مفهوم المراجعة البسيطة لاتفاق لشبونة نظراً إلى ما سيجرى فيها من تغييرات جذرية ستؤدي إلى معاهدة مختلفة تماماً. وقال الوفد إنه لا يشكك في سلطات جمعية اتحاد لشبونة وإنما يود التأكد من أن جميع الدول الأعضاء في الويبو ستشارك على قدم المساواة في صياغة معاهدة تتجاوز مفهوم المراجعة البسيطة.

27. وأكد وفد اليونان دعمه لعقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد اتفاق لشبونة المراجَع بشأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية بما يتماشى مع القرار المتخذ العام الماضي. وإضافة إلى ذلك، أحاط الوفد علماً بارتياح بالتقدم المحرز في الفريق العامل. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن مراجعة نظام لشبونة ستوسع عضوية النظام ومن ثم تمهد الطريق أمام حماية أوسع نطاقاً للبيانات الجغرافية.

28. 24. وقال وفد نيوزيلندا إنه يعترف بالقيمة التي يمكن أن توفرها البيانات الجغرافية للمنتجين والمستهلكين. وأعرب الوفد عن تأييده لحماية البيانات الجغرافية، شريطة أن تكون تلك الحماية متوازنة مع مصالح أصحاب الحقوق السابقة والأطراف المعنية الأخرى، وأن تتناسب مع الحماية الممنوحة لحقوق الملكية الفكرية الأخرى. وأيد الوفد العمل الجاري، تحت مظلة الويبو، على نظام إيداع للبيانات الجغرافية. ولكن الوفد أضاف أن هذا النظام يجب أن يعكس وجهات نظر جميع الدول الأعضاء في الويبو، لأن أي نظام جديد للبيانات الجغرافية سيؤثر على كل الأعضاء. ورأى أن النظام ينبغي أن يكون مرنا بما فيه الكفاية ليأخذ في الحسبان أنظمة حماية البيانات الجغرافية الوطنية المختلفة عوضا عن تفضيل شكل واحد معين من الحماية. وأبدى الوفد عن تخوفاته إزاء مقترحات مراجعة اتفاق لشبونة بهدف توسيع تغطيته من تسميات المنشأ إلى البيانات الجغرافية، إذ ذهبت هذه التغييرات أبعد من مجرد تعديلات تقنية بسيطة، وسيعكس الاتفاق الناتج مجموعة من القواعد الموضوعية الجديدة في الويبو. وأعرب الوفد عن قلقه من أن التعديلات المقترحة ستؤثر سلبا على التجارة المشروعة للسلع تحت أسماء عامة. وقال الوفد إن البتّ في المصطلحات التي تصبح مفردات عامة في إقليم بعينة ينبغي أن تخضع للقانون الوطني وللظروف الخاصة بذلك الإقليم، وينبغي ألا يحدّد مصيرها على الصعيد متعدد الأطراف. وعبر الوفد عن قلقه من أن يمنح النص المقترح حماية أهم للبيانات الجغرافية من تلك الممنوحة لأشكال أخرى من الملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أنه ما من حق ملكية فكرية لا يمكن رفضه في بلد ما أو وقت ما. وتابع الوفد مبدياً تخوفه من أثر اقتراح تعديل اتفاق لشبونة على حقوق العلامات التجارية القائمة السابقة. وقال الوفد إنه ينبغي معاملة الحقوق السابقة بشكل عادل حسب القانون الدولي، وإن هذه الجوانب تهم أعضاء الويبو دون استثناء بسبب نتائجها الاقتصادية. وأضاف أنه يتعين على الدول الأعضاء في اتحاد لشبونة أن تكون قادرة على البت في المسائل التي تؤثر على معظم أعضاء الويبو. وأقر الوفد أن المشروع الحالي تضمن خيارات مقلقة تتعلق ببعض ما ذكر أعلاه. ومع ذلك، فإنه من الضروري أن تشارك جميع الدول الأعضاء في الويبو في عملية المراجعة في الأشهر المقبلة. وأعاد الوفد التأكيد على مداخلته خلال اجتماع لجنة التنسيق مذكرا أن المؤتمر الدبلوماسي ينبغي أن يسمح بمشاركة كاملة وبالتساوي لجميع الراغبين من الدول الأعضاء في الويبو، وذلك لتمكينهم من إنعام النظر في تأثير التعديلات الجوهرية المقترحة وتوفير المعلومات عن شكل أي نظام بيانات جغرافية مستقبلي في الويبو.

29. وذكر وفد صربيا أنه يؤيد، في ضوء العمل التحضيري الممتاز الذي قام به الفريق العامل، المراجعة المقترحة على اتفاق لشبونة والقرار بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2015، وفقا لما قررته الجمعية لاتحاد لشبونة في عام 2013.

30. وأعرب وفد البرتغال عن تقديره للعمل الذي اضطلع به الفريق العامل وكرر وجهة نظره التي أعلنها في اجتماع لجنة التنسيق، وهي أنه ينبغي مناقشة القضايا المتعلقة بالنظام الداخلي في اللجنة التحضيرية. وأبدى الوفد رأيا مفاده أن نظام لشبونة المراجع سيكون أكثر فعالية واستدامة، وبالتالي أكثر جاذبية للأعضاء الجدد المحتملين.

31. وقال وفد الأرجنتين إن لديه نفس المخاوف التي تحدثت عنها وفود أستراليا وشيلي ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية. ورأى أن المراجعة المقترحة لاتفاق لشبونة، المقتصرة أصلا على الجوانب الإجرائية، ستوسع نطاق الاتفاق ليشمل البيانات الجغرافية. وسيؤدي ذلك إلى وضع معاهدة جديدة بشأن الملكية الفكرية ذات عواقب تجارية في البلدان التي ليست طرفا في اتفاق لشبونة، لذا ينبغي للمؤتمر الدبلوماسي أن يسمح بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الويبو على قدم المساواة.

32. وأعرب وفد سويسرا عن تقديره للتقدم المحرز من قبل الفريق العامل، وعن دعمه لاستكمال العمل خلال المؤتمر الدبلوماسي في عام 2015.

33. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، مذكرا بأن الهدف الأساسي من هذه النسخة، وفقا لأسس تحسين نظام لشبونة، هو زيادة جاذبية النظام للبلدان التي لم تنضم بعد لاتفاق لشبونة، من أجل توسيع نطاق العضوية في النظام. وقال إن الفريق العامل أتاح إمكانية التمتع بوضع المراقب لجميع الدول الأعضاء في الويبو، سعياً إلى بناء نظام شامل. وقد حصل الفريق بالفعل على مدخلات مفيدة للغاية من المراقبين. وذكّر الوفد بأن جمعية اتحاد لشبونة وافقت في العام الماضي على عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد اتفاق لشبونة المعدل بشأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية في عام 2015. وصرح بأن هذا القرار لايزال ساريا ويجب تنفيذه عملا بخارطة الطريق التي وضعتها جمعية الاتحاد. وأعرب الوفد أيضا عن إيمانه بأن أفضل طريقة لاستيعاب تنوع الأنظمة الوطنية هي توسيع نطاق نظامي التسجيل، الوجيهين اللذين تديرهما الويبو، وهما نظام لشبونة ونظام مدريد. وراح يقول إن المضي قدما بمراجعة نظام لشبونة ينبغي أن يكون على رأس أولويات الويبو في مجال البيانات الجغرافية. وأضاف أن التقدم الذي أحرزه الفريق العامل يبين بوضوح أن هذا النشاط سيؤدي إلى تحسين التنوع والمرونة التي يتيحها اتفاق تريبس للدول الأعضاء.

34. وأيد وفد جمهورية مولدوفا البيانات التي أدلت بها وفود الجمهورية التشيكية والاتحاد الأوروبي وفرنسا واليونان وهنغاريا وإيطاليا ورومانيا. وقال في ضوء القرار الذي اتخذته جمعية اتحاد لشبونة في عام 2013 بعقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد اتفاق لشبونة المعدل بشأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية في عام 2015، وبالنظر إلى نضج نص مشروع الاتفاق المعدل، إنه يرى أن العمل ينبغي أن يتواصل في إطار الفريق العامل واللجنة التحضيرية لإيجاد الحلول للمسائل المعلقة. وأعرب الوفد أيضا عن تقديره للبرتغال على عرضها لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي.

35. وأيد وفد جمهورية كوريا مداخلات وفود الأرجنتين وأستراليا وشيلي. وقال إن إدراج البيانات الجغرافية ليس مجرد مسألة تقنية، بل إنه ينطوي على تغيير النطاق الأساسي لاتفاق لشبونة. وبالتالي ينبغي على جميع الدول الأعضاء في الويبو المشاركة في المؤتمر الدبلوماسي.

36. وشاطر وفد أوروغواي وفود أستراليا وشيلي ونيوزلندا والجمهورية الكورية والولايات المتحدة الأمريكية فيما أعربت عنه من شواغل. وقال إنه يرى خصوصا أن المؤتمر الدبلوماسي ينبغي أن يكون مفتوحا لجميع الدول الأعضاء في الويبو، شأنه شأن مؤتمر بيجين ومؤتمر مراكش.

37. وأحاطت الجمعية علما بالوثيقة LI/A/31/1، وبالتقدم المحرز في التحضير للمؤتمر الدبلوماسي لاعتماد اتفاق لشبونة المعدل بشأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية في عام 2015 وبالبيانات التي أُدلي بها في هذا الصدد.

اقتراح بشأن تحديث جدول الرسوم المنصوص عليه في المادة 23 من اللائحة التنفيذية لاتفاق لشبونة

38. استندت المناقشات إلى الوثيقة LI/A/31/2.

39. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للمعلومات الإضافية الواردة في الوثيقة LI/A/31/2 والتي تجاوزت الاقتراح الذي ناقشه الفريق العامل. وقال إن الويبو منظمة دولية فريدة إذ تستمد تمويلها من مصادر متنوعة. والمصدر الرئيسي لهذا التمويل هو رسوم المستخدمين. وتنص بعض المعاهدات التي تديرها الويبو على حقوق خاصة من خلال نظام تسجيل متعدد الأطراف. فإن اتفاق لشبونة (المادة 11) واتفاق معاهدة التعاون بشأن البراءات (المادة 57) ووثيقة جنيف لاتفاق لاهاي (المادة 23) واتفاق مدريد (المادة 12) تنطوي على أحكام مماثلة تنص على أن تموَّل اتحاداتها بالرسوم التي يسددها مستخدمو تلك الأنظمة. وإضافة إلى ذلك، نص اتفاق لشبونة على أنه يتعين تمويل أي عجز يواجه نظام لشبونة من خلال مساهمات الأطراف المتعاقدة في الاتفاق. ووفقاً للبرنامج والميزانية للثنائية 2014-2015، سيحقق نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات فائضاً قدره 40 مليون فرنك سويسري. وستستوي ميزانية نظام مدريد بينما يسجل نظام لاهاي عجزاً طفيفاً ويحصِّل نظام لشبونة مبلغاً قدره أقل بواحد في المائة من تكاليفه التشغيلية. إذ يُتوقع أن يحصِّل نظام

لشبونة 000 8 فرنك سويسري بينما تبلغ تكاليفه التشغيلية 1.5 مليون فرنك سويسري. وإضافة إلى ذلك، أُغفل عجز نظام لشبونة لمدة عشرين عاماً. وفي ذلك الوقت، موَّلت إيرادات نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات العديد من مشاريع الويبو بما فيها مشاريع إنمائية. كما استُخدمت إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات لتمويل نظام لشبونة. وأقر الوفد بأن هناك أنواعاً متعددة من المعاهدات والأنظمة تحت رعاية الويبو وقال إنه لا يعتزم اقتراح تغيير الهياكل المالية لهذه المعاهدات المتنوعة. ولكنه رأى أنه ينبغي لمقدمي الطلبات وأصحاب الحقوق بموجب نظام لشبونة، الذين ينتمي 63 بالمائة منهم إلى بلد متقدم واحد، أن يمولوا تكلفة الخدمات التي يحصلون عليها من الويبو بموجب نظام لشبونة كما هو الحال في إطار أنظمة التسجيل الأخرى. وينبغي اتباع أحكام اتفاق لشبونة بحيث تغطي الدول الأعضاء في الاتفاق الفرق بين إيرادات النظام ومصروفاته. وإذا رفضت ذلك فينبغي عندئذ تعديل هيكل رسوم اتفاق لشبونة لتغطية هذا الفرق. وتحقيقاً لذلك، رأى الوفد أن الزيادة المقترحة للرسوم ليست كافية على الإطلاق لتغطية تكلفة النظام. إذ إن زيادة رسم التسجيل الدولي، الذي يُسدد مرة واحدة، من 500 فرنك سويسري إلى 000 1 فرنك سويسري كما يرد في الاقتراح ليست كافية لمواجهة العجز المتواصل لنظام لشبونة. وافتراضاً أن نظام لشبونة سيتمكن من تقليص تكاليفه إلى مليون فرنك سويسري للثنائية 2016-2017 وافتراضاً أن النظام سيتمكن من مضاعفة عدد الطلبات إلى 100 طلب خلال تلك الثنائية، فسيحتاج النظام إلى تحصيل 000 10 فرنك سويسري عن كل طلب كي تستوي ميزانيته. وأردف الوفد قائلاً إن البديل هو نظر النظام في وضع رسوم محافظة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي اعتماد آلية تمويل إضافية في مراجعة اتفاق لشبونة كالعودة إلى مساهمات الأطراف المتعاقدة وفقاً لما يرد في أحكام اتفاق لشبونة أو آلية تستند إلى النسبة المئوية لتسميات المنشأ التي يمتلكها الطرف المتعاقد في السجل. وإلى أن يتحقق ذلك، ينبغي زيادة الرسوم إلى مبلغ ملائم أي 295 4 فرنكاً سويسرياً مثلاً. فإذا استُخدم نظام مدريد عوضاً عن نظام لشبونة، فوفقاً لحاسبة الرسوم لعلامة جماعية أو علامة تصديق وتعيين الأطراف المتعاقدة في اتحاد لشبونة والأطراف في بروتوكول مدريد، سيبلغ رسم التجديد 295 4 فرنكاً سويسرياً. وأشار الوفد إلى أن هذا الرسم معقول للحصول على حق يكفل حماية غير محدودة المدة بموجب نظام لشبونة. ومن ثم، قال الوفد إنه ينبغي رفع الزيادة المقترحة للرسوم من 000 1 فرنك سويسري إلى 295 4 فرنك سويسري بما يتماشى مع رسوم التجديد المفروضة في إطار نظام مدريد. ووفقاً للمادة 11(3)"5" من اتفاق لشبونة، ينبغي مطالبة البلدان الأطراف في اتحاد لشبونة بتغطية العجز للثنائية 2014-2015 فضلاً عن الثنائية 2016-2017. وطلب الوفد من الأمانة تقديم حساب في هذا الشأن كي تسدد الأطراف المتعاقدة في اتفاق لشبونة مستحقاتها في أقرب فرصة ممكنة. وينبغي كذلك للأمانة أن تجري دراسة وتقدم توصية إلى الفريق العامل بشأن هيكل رسوم ملائم يتيح وضع ميزانية أكثر توازناً لنظام لشبونة لا تعتمد على إيرادات الويبو الأخرى في تمويل مصروفاتها.

40. وقال وفد إيطاليا إنه بحاجة إلى المزيد من الوقت للنظر في الزيادة المقترحة للرسوم. ومن ثم فإن دخول هذه الزيادة للرسوم حيز النفاذ في يناير 2015 مبكراً للغاية. وأضاف الوفد أنه يولي أهمية كبيرة إلى الوضع المالي لاتحاد لشبونة وقال إنه يسهم بنشاط في زيادة عدد الطلبات. فقد أجريت 25 تسجيلات من إيطاليا مؤخراً وسيقدَّم 43 طلباً جديداً قبل نهاية العام. وإن انضمام العديد من الأطراف المتعاقدة الجديدة، بما فيها بعض المنظمات الحكومية الدولية، سيكون مفيداً لميزانية نظام لشبونة. واختتم الوفد قائلاً إن نظام لشبونة، بوصفه أداة فريدة للنهوض بتميز المنتجات الوطنية، يستفيد من مقدمي الطلبات والمستخدمين ويعزز الاقتصادات الوطنية المشاركة.

41. وأيد وفد فرنسا الزيادة المقترحة لمبالغ الرسوم القائمة. وذكَّر الوفد بأنه ينبغي تحديد رسم التسجيل بحيث يغطي تكلفة التسجيل التي يتحملها المكتب الدولي دون الحاجة إلى تحصيل مساهمات إضافية من الدول الأعضاء. ولكن ينبغي كذلك أن تكون الزيادة متوازنة لا مفرطة. وأعلن الوفد اعتراضه على استحداث رسم محافظة.

42. وقال وفد كولومبيا إنه يدرك قيمة البيانات الجغرافية وتسميات المنشأ بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة والجماعات الصغيرة ويدرك كذلك ضرورة حمايتها بفعالية على الصعيد الدولي. واقترح الوفد أن يتيح هيكل رسوم نظام لشبونة استدامتها وأن يتناسب مع الفائدة الاقتصادية التي يستمدها أصحاب الحقوق من تلك الحقوق.

43. وأيد وفد إيطاليا موقف وفد فرنسا معترضاً على استحداث رسوم محافظة. وأعلن الوفد استعداده لتقييم إمكانية فرض رسوم فردية إذا أصبحت شرطاً مسبقاً كي تنضم بعض الأطراف المتعاقدة الجديدة إلى النظام وفقاً لتشريعاتها الوطنية.

44. وأحاطت الجمعية علماً بالبيانات المقدمة ووافقت على دعوة الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة إلى مواصلة مناقشة مسألة الرسوم في ضوء الاقتراحات التي قدمتها الوفود في هذا الشأن.

[نهاية الوثيقة]